



Arab Organisation for Human Rights in the UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

2
2017



في الربع الثاني من عام 2017

جرائم مزدوجة مستمرة

بحق المواطنين

الفلسطينيين

في الفترة من أول ابريل/نيسان 2017 وحتى آخر يونيو/حزيران 2017

في الربع الثاني

من عام 2017

جرائم مزدوجة

مستمرة

بحق المواطنين الفلسطينيين

في الفترة من أول ابريل/نيسان 2017 وحتى آخر

يونيو/حزيران 2017

يوليو / تموز 2017



الفهرس :

4 _____ مقدمة:

جرائم السلطة الفلسطينية

7 _____ الاعتقالات

10 _____ الاستدعاءات

11 _____ انتهاكات فنوية

15 _____ الاعتداء على التجمعات السلمية

17 _____ رفض تنفيذ القرارات القضائية

19 _____ معاناة سكان قطاع غزة

جرائم الاحتلال الإسرائيلي

24 _____ القتل خارج إطار القانون

28 _____ الاعتقالات التعسفية

30 _____ إضراب الأسرى الفلسطينيين

32 _____ خلاصة وتوصيات



مقدمة:

في الربع الثاني من العام 2017 تستمر معاناة المواطنين الفلسطينيين المزدوجة على يد قوات الإحتلال الإسرائيلي وأجهزة أمن السلطة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عبر حملات القتل والاعتقال والتكيل ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، ست أجهزة أمنية تابعه للسلطة الفلسطينية تواصل حملة ملاحقتها للمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وبعض مناطق القدس، لأسباب سياسية في تناغم كامل مع سلطات الإحتلال الإسرائيلي ضمن سياسة التنسيق الأمني، ليكون أغلب هؤلاء المعتقلين لديها والمستدعين للحضور لمقراتها لاستجوابهم هم من الأسرى المحررين من سجون الإحتلال.

استمرت حملات القمع الموجهة ضد حرية الرأي والتعبير والاعتداء على الحق في الاحتجاج والتجمع السلم من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية وقوات الإحتلال الإسرائيلي على السواء، هذا بالإضافة إلى استهداف الصحفيين والإعلام المعارض بحجب العديد من المواقع الإخبارية على شبكة الانترنت، ومصادرة بعض المعدات التابعة لصحافيين في وسائل إعلامية مختلفة.

وتستمر عمليات التصفية الجسدية على يد قوات الإحتلال الإسرائيلي لمواطنين فلسطينيين لمجرد الاشتباه، واستخدام القوة المميتة في مواجهتهم دون مبرر، ومرت أغلب تلك الجرائم دون تحقيق جاد أو محاسبة مرتكبيها.

قطاع غزة تعرض لمعاناة مضاعفة في ظل الحصار الخانق الذي تشترك فيه قوات الإحتلال والنظام المصري على معبر رفح وانضم إلى زمرة المحاصرين مؤخرا بشكل علني السلطة الفلسطينية في رام الله، فطلبت السلطة الفلسطينية بأوامر مباشرة من الرئيس عباس تخفيض تزويد القطاع بالكهرباء مما زاد الأوضاع سوءا منذ



منتصف شهر أبريل/نيسان 2017، حيث لحقت أضرار فادحة بقطاعات حيوية وفي مقدمتها قطاع الصحة وقطاع مياه الشرب.

يرصد هذا التقرير جرائم أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي في الربع الثاني من العام 2017 في الفترة الزمنية من أول أبريل/نيسان 2017 وحتى نهاية يونيو/حزيران من ذات العام.



جرائم السلطة

الفلسطينية



الاعتقالات:



تُبين عملية رصد وتوثيق جرائم الأجهزة الأمنية في الأراضي المحتلة خلال الربع الثاني من العام الجاري قيام الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية باعتقال 223 مواطناً من بعض مناطق القدس المحتلة و الضفة الغربية، وقد جرت عملية الاعتقال إما بمداهمة المنازل وأماكن العمل أو من الشوارع والأماكن العامة، وذلك في الغالب كان دون إبراز إذن اعتقال قانوني من النيابة العامة، أو عن طريق احتجازهم بعد استدعائهم للمثول أمام المقار الأمنية المختلفة، حيث تم اعتقال 102 مواطناً خلال شهر أبريل/نيسان، و92 مواطناً في شهر مايو/أيار، و29 مواطناً في شهر يونيو/حزيران، وكان من بين هؤلاء المعتقلين 13 قاصراً، 53 طالب جامعي، 5 صحفيين، وقد توزعت آلية اعتقالهم على مدار الأشهر الثلاثة كالتالي:

المجموع	يونيو/حزيران	مايو/أيار	أبريل/نيسان	مكان الاعتقال
115	15	52	48	مداهمة المنازل



مكان الاعتقال	أبريل/نيسان	مايو/أيار	يونيو/حزيران	المجموع
بعد الاستدعاء	29	17	9	55
اعتقال من الشارع/أماكن عامة	25	23	5	53

وتوزعت تلك الاعتقالات جغرافياً على محافظات فلسطين المختلفة وفقاً للشهور كالآتي:

توزيع الاعتقالات جغرافياً خلال الربع الثاني من العام 2017			
الشهر	أبريل/نيسان	مايو/أيار	يونيو/حزيران
الخليل	43	29	4
جنين	9	5	4
طولكرم	8	9	3
نابلس	7	10	6
بيت لحم	5	7	-
رام الله	16	15	3
قلقيلية	9	2	1
سلفيت	4	3	3
طوباس	-	8	-
القدس	-	1	4
اريجا	1	3	1
الإجمالي	102	92	29



منفذو الاعتقالات:



وقد نفذ أغلب تلك الاعتقالات جهازي الأمن الوقائي وجهاز المخابرات، حيث تم اعتقال 223 مواطناً من قبلهم، فيما تم اعتقال البقية على أيدي جهاز الشرطة، أو قوة مشتركة من الأجهزة الأمنية، وجاء توزيع الاعتقالات التي نفذها كل جهاز كالآتي:

المجموع	يونيو/حزيران	مايو/أيار	أبريل/نيسان	الجهة الأمنية/ الشهر
139	18	60	61	جهاز الأمن الوقائي
78	11	32	35	جهاز المخابرات
6	-	-	6	قوة أمنية مشتركة



الاستدعاءات:

خلال فترة الرصد المُشار إليها واصلت الأجهزة الأمنية استخدام الاستدعاءات كوسيلة للتكيد بالمواطنين، حيث تم رصد استدعاء 142 مواطناً للحضور إلى المقرات الأمنية وتم الافراج عنهم بنفس اليوم أو بعد احتجازهم لساعات، من بينهم 18 قاصر و22 طالباً جامعياً، و8 صحافيين، حيث تم استدعاء 57 مواطناً في شهر أبريل/نيسان، و60 مواطناً في شهر مايو/أيار، و25 مواطناً في شهر يونيو/حزيران.

وتوزعت تلك الاستدعاءات جغرافياً على محافظات فلسطين المختلفة وفقاً للشهور كالاتي:

توزيع قرارات الاستدعاء جغرافياً خلال الربع الثاني من العام 2017			
الشهر	أبريل/نيسان	مايو/أيار	يونيو/حزيران
الخليل	13	14	8
جنين	-	6	-
طولكرم	4	4	1
نابلس	1	2	4
بيت لحم	-	6	-
رام الله	8	6	-
قلقيلية	18	1	3
سلفيت	1	10	3
طوباس	7	6	4
القدس	5	4	2
اريجا	-	1	-
الإجمالي	57	60	25



انتهاكات فئوية:

استهداف الأسرى المحررين من سجون الاحتلال:



كان الأسرى المحررون من سجون الاحتلال هم الشريحة الأكبر بالاستهداف حيث كان من بين المعتقلين 167 أسيراً محرراً، وذلك ضمن سياسة التعاون الأمني من قبل أجهزة أمن السلطة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي.

لم يتوقف اعتقالهم عند الاعتقال فحسب، فقد فوجئ حوالي 277 من الأسرى المحررين في قطاع غزة والضفة الغربية بقطع رواتبهم الشهرية خلال شهر مايو/أيار، دون إبلاغهم بأسباب القطع، وخاصة وأنه لم يصدر أي قرار قضائي بذلك، الأمر الذي يعتبر منافياً للدستور الفلسطيني وقانون الأسرى والمحررين رقم (19) لسنة 2004م، وتعديلاته، وعلى وجه التحديد بالمادة (3/3) والتي نصت على: "توفير الحقوق المالية للأسير وأسرتيه بما يتوافق مع أحكام هذا القانون وسلم الرواتب المعمول به." كما يشكل انتهاكاً للمادة (1/7) التي نصت على أن: "على السلطة الوطنية أن تصرف لكل أسير راتباً شهرياً يحدده النظام، ويكون مربوطاً بجدول غلاء المعيشة".



وكانت لافتاً أن أغلب المعتقلين ممن قطعت رواتبهم هم ممن تحرروا في صفقة تبادل الأسرى مع الجانب الاسرائيلي مقابل الجندي جلعاد شاليط، وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الأسرى المحررين هم من مؤيدي حركة حماس، الأمر الذي يؤكد أن دوافع هذه الخطوة الغير قانونية تأتي على خلفية الانتماء السياسي.



استهداف الصحفيين والإعلام :



إضافة إلى عمليات الاعتقال التعسفي والاستدعاءات الغير قانونية ومداهمات المنازل التي عانى منها العاملين بالمجال الإعلامي في فلسطين على خلفية توجههم السياسي، أو عملهم لدى جهات مستقلة ومعارضة، قامت الحكومة الفلسطينية بحجب عشرات المواقع الإخبارية الفلسطينية على شبكة الانترنت، كونها تتبع جهات وهيئات معارضة، فبتاريخ 15 يونيو/حزيران 2017، أصدر النائب العام قراراً بحجب 11 موقعاً إخبارياً على شبكة الإنترنت، وطالبت السلطة الشركات الفلسطينية التي تزود الفلسطينيين بالإنترنت بحجب تلك المواقع الـ 11، وهي: المركز الفلسطيني للإعلام، وكالة فلسطين الآن، وكالة شهاب الإخبارية، موقع امد وأجناد، صوت فتح الإخباري، موقع فلسطين أون لاين، فلسطين برس، فراس برس، شفا نيوز، أمامة الاخباري، هذا بالإضافة إلى حجب حوالي 40 موقعاً آخرًا دون أسباب معلنة.

وجاءت تلك القرارات مخالفة للقانون الفلسطيني الأساسي، حيث نصت المادة (19) منه، أنه "لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون"، كما نصت المادة (27) من



ذات القانون أن "الحق في حرية الرأي والتعبير من حيث تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام وحرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبت، وحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي"، ونصت الفقرة (ج)، من المادة (4) في قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لسنة 1995، على حق الصحفيين في (البحث عن المعلومات والأخبار والإحصائيات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة، وتحليلها وتداولها ونشرها والتعليق عليها في حدود القانون).



الاعتداء على التجمعات السلمية:

خلال فترة الرصد قامت الأجهزة الأمنية بالاعتداء على سبعة تجمعات سلمية، وفيما يلي جدولاً يبين تفاصيل تلك الاعتداءات:

م	تاريخ الواقعة	مكان الواقعة	تفاصيل الواقعة
1	2017/04/18	الخليل	اعتدى أفراد من الشرطة الخاصة والأمن الوطني في الخليل بالضرب وقنابل الغاز على أعضاء حزب التحرير، اثناء تعليقهم ملصقات تدعو المواطنين لحضور مؤتمر الخلافة، وقد تم اعتقال 7 من أفراد الحزب من قبل جهاز المخابرات العامة، وجرى الإفراج عنهم لاحقاً، وفي نفس التاريخ قام جهاز الأمن الوقائي في دورا باعتقال 3 من أفراد الحزب، وأفرج عنهم بتاريخ 2017/4/23.
2	2017/04/24	جامعة النجاح- نابلس	اعتقلت أجهزة السلطة الطالبين في جامعة النجاح مالك غانم وعمر شخشير من أمام بوابة الحرم الجديد لجامعة النجاح، وذلك بعد إيقاف سيارة محملة بتجهيزات حفل الكتلة الإسلامية وصارت كافة محتوياتها بالإضافة لـ400 درع خاص بالخريجين ومعظم أغراض الزينة المخصصة للحفل.
3	2017/04/25	جامعة بوليتكنك فلسطين - الخليل	صدرت الاجهزة الامنية مواد الدعاية الانتخابية الخاصة بالكتلة الإسلامية، جامعة بوليتكنك فلسطين في الخليل حيث اعتدى أفراد من جهاز المخابرات العامة يستقلون مركبتين على طلاب من الكتلة الإسلامية، واعتدوا عليهم لفظياً وصادروا أغراض الدعاية الانتخابية الخاصة بالكتلة الإسلامية وذلك بعد انتهاء الكتلة من دعائها وخروجها من الجامعة مقابل مبنى رقم 2.
4	2017/04/27	ميدان الشهداء- نابلس	احتجاز الاسير المحرر الشيخ خضر عدنان بعد القبض عليه اثناء مشاركته في احتفال اقيم لمؤازرة الاسرى في ميدان الشهداء في مدينة نابلس قبل الافراج عنه بعدها بفترة قصيرة



م	تاريخ الواقعة	مكان الواقعة	تفاصيل الواقعة
5	2017/06/05	الجامعة العربية الأمريكية- جنين	اعتقلت أجهزة أمن السلطة الطالب في الجامعة العربية الأمريكية محمد سالم وهيثم غوادرة ومهند غوادرة ومحمد مناصرة وذلك على خلفية مشاركتهم باستقبال أسير محرر ورفعهم لرايات تمثل أحد الفصائل الفلسطينية المعارضة.
6	2017/05/15	بلدة عنبتا شرق طولكرم	اعتدت الأجهزة الأمنية في طولكرم على أهالي الأسرى في بلدة عنبتا شرق المدي بالضرب والهراوات اثناء وقفة احتجاجية عند الشارع الرئيس تضامناً مع إضراب الأسرى في سجون الاحتلال عن الطعام، وأطلقت عليهم غاز الفلفل لتفريقهم
7	2017/05/17	بلدة بيرزيت- رام الله	اعتدت مجموعة من أفراد الأمن (قوات الأمن الوطني وجهاز الشرطة) بالضرب على المشاركين في تظاهرة شعبية دعت لها القوى الوطنية والإسلامية، في بلدة بيرزيت تضامناً للأسرى، وتم اقتياد المعتدى عليهم لمركز شرطة بيرزيت وهناك جرى الاعتداء مرة أخرى بالضرب الوحشي والإهانة، قبل ان يفرج عنهم بعد نقلهم الى قسم شرطة رام الله





رفض تنفيذ القرارات القضائية:

تم رصد قيام الأجهزة الأمنية بمخالفة القانون برفض تنفيذ القرارات القضائية بالإفراج عن 7 معتقلين في أوقات مختلفة على مدار الثلاثة أشهر فترة عمل التقرير، وتصدر جهاز الأمن الوقائي بالخليل قائمة تلك الانتهاكات، برفضه تنفيذ قرار الإفراج بحق 5 معتقلين، قبل أن يفرج عنهم فيما بعد، وفيما يلي جدولاً ببيانات وتفاصيل تلك القرارات:

اسم المعتقل	رقم	الجهاز الأمني	تفاصيل القرار
لقمان عزت محمد شلالدة	26	جهاز المخابرات العامة بالخليل	قررت محكمة صلح حلحول بتاريخ 2017/4/12 اخلاء سبيله إلا أن جهاز المخابرات العامة لم ينفذ قرار المحكمة، وبتاريخ 2017/4/17 قررت محكمة صلح حلحول للمرة الثانية اخلاء سبيله إلا أن جهاز المخابرات لم ينفذ القرار إلا بتاريخ 2017/4/18.
فراس أبو شرخ	43	جهاز الأمن الوقائي بالخليل	قررت محكمة صلح الخليل بتاريخ 2017/5/23 الإفراج عنه بكفالة مالية قدرها 300 دينار، وعلى الرغم من تقديم الكفالة المطلوبة للمحكمة إلا أن جهاز الأمن الوقائي استمر في توقيفه، وقام بنقله الى مركز تحقيق وتوقيف جهاز الأمن الوقائي في بيتونيا، وقد أفرج عنه بتاريخ 2017/5/29.
عصام برقان	44	جهاز الأمن الوقائي بالخليل	قررت محكمة صلح الخليل بتاريخ 2017/5/23 الإفراج عنه بكفالة مالية قدرها 300 دينار، وعلى الرغم من تقديم الكفالة المطلوبة للمحكمة، إلا أن جهاز الأمن الوقائي استمر في توقيفه، وقام بنقله الى مركز تحقيق وتوقيف جهاز الأمن الوقائي في بيتونيا، وقد أفرج عنه بتاريخ 2017/5/29.
مروان الرجبي	43	جهاز الأمن الوقائي بالخليل	قررت محكمة صلح الخليل بتاريخ 2017/5/23 الإفراج عنه بكفالة مالية قدرها 300 دينار، وعلى الرغم من تقديم الكفالة المطلوبة للمحكمة، إلا أن جهاز الأمن الوقائي استمر في توقيفه، وقام بنقله الى مركز تحقيق وتوقيف جهاز الأمن الوقائي في بيتونيا وقد أفرج عنه بتاريخ 2017/5/29.



اسم المعتقل	العمر	الجهة الأمني	تفاصيل القرار
جميل الجمل	42	جهاز الأمن الوقائي بالخليل	قررت محكمة صلح الخليل بتاريخ 2017/5/23 الإفراج عنه بكفالة مالية قدرها 300 دينار، وعلى الرغم من تقديم الكفالة المطلوبة للمحكمة إلا أن جهاز الأمن الوقائي استمر في توقيفه، وقام بنقله الى مركز تحقيق وتوقيف جهاز الأمن الوقائي في بيتونيا وقد أفرج عنه بتاريخ 2017/5/29.
غسان قواسمة	49	جهاز الأمن الوقائي بالخليل	قررت محكمة صلح الخليل بتاريخ 2017/5/23 الإفراج عنه بكفالة مالية قدرها 300 دينار، وعلى الرغم من تقديم الكفالة المطلوبة للمحكمة، إلا أن جهاز الأمن الوقائي استمر في توقيفه وقام بنقله الى مركز تحقيق وتوقيف جهاز الأمن الوقائي في بيتونيا، وقد أفرج عنه بتاريخ 2017/5/31.
روحي أبو شمسية		جهاز المخابرات العامة بأريحا	قررت محكمة الصلح بتاريخ 2017/6/12 الإفراج عنه بكفالة ورغم دفع أهله الكفالة المالية المطلوبة، إلا أنه لا زال محتجزاً حتى الآن



معاناة سكان قطاع غزة:

تداعيات الحصار الإسرائيلي:

يعاني المواطنون في قطاع غزة من آثار الحصار المستمر على القطاع منذ أكثر من 11 عاماً من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي من جهة، ومن جانب الحكومة المصرية التي تسيطر على معبر رفح من جهة أخرى، إلا أنه وخلال فترة عمل هذا التقرير تفاقمت الأمور وازداد الوضع سوءاً بعد أزمة الكهرباء التي شهدتها القطاع منذ منتصف شهر أبريل/نيسان 2017، كما ازدادت الأمور تعقيداً مؤخراً بسبب القرارات التي اتخذها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس تجاه قطاع غزة والتي تمس الحقوق الأساسية للمواطنين والقطاعات الحيوية داخل القطاع، وفي مقدمتها قطاع الصحة.



فبتاريخ 14 أبريل/نيسان 2017 غرقت غزة في ظلام دامس نتيجة انقطاع التيار الكهربائي وبين المسؤولين عن خدمة الكهرباء أن قطاع الطاقة في قطاع غزة أرهق بسبب الضرائب العالية التي تفرضها الحكومة الفلسطينية على الوقود اللازم لتشغيل محطة الكهرباء مما جعل



شراء الوقود دون إلغاء الضرائب أمراً مستحيلاً، ويستمر انقطاع الكهرباء حتى الآن، بمعدل 14 ساعة على الأقل يومياً، مما يجعل سكان قطاع غزة يعيشون أغلب الوقت دون كهرباء، وما يعمق الأزمة وقف المحطة الرئيسية لتزويد السكان بالكهرباء بسبب رفض السلطة في رام الله تخفيض الضرائب على الدولار الذي يتم شراؤه، كما أبلغت السلطة الفلسطينية مسؤول التنسيق مع السلطة الجنرال يوف مردهاي أن السلطة لن تدفع فاتورة الكهرباء التي يحصل عليها سكان قطاع غزة من الخط القادم من إسرائيل، وبعد نقاش طلب السلطة في دوائر سلطات الإحتلال تقرر تخفيض التيار الكهربائي.

أثرت أزمة الكهرباء على كافة القطاعات في غزة بصورة سلبية، فمرافق مصلحة المياه والبلديات وأعمالها مرتبطة بالتيار الكهربائي بالدرجة الأولى، واستمرار هذه الأزمة سيؤدي إلى انخفاض عمل العديد من آبار المياه ومحطات ضخ المياه إلى 60% ومحطات التحلية إلى 80% من طاقتها، كما سيؤدي إلى حدوث شلل شبه كامل في عمليات تجميع وضخ ومعالجة مياه الصرف الصحي، في ظل الحاجة إلى 400 ألف لتر من الوقود شهرياً، بالإضافة إلى عدم توفر قطع غيار لمولدات الكهرباء، وهو ما سيتسبب بمشاكل بيئية أيضاً.

إن عدم المقدرة على معالجة مياه الصرف الصحي بشكل عام، سيؤدي إلى ضخ حوالي 110 آلاف متر مكعب يومياً من مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى شاطئ البحر بشكل مباشر ما سيؤدي إلى كارثة بيئية.





في سياق متصل تأثر القطاع الصحي أيضاً في غزة بسبب أزمة الكهرباء وتقاعس السلطة الفلسطينية في حلها، خاصة مع إصدارها العديد من القرارات التي تفاقم تلك الأزمة، حيث أوقفت السلطة الفلسطينية في رام الله توريد الأدوية والمستهلكات الطبية منذ ما يقارب الثلاثة أشهر، وهو ما يؤثر بشكل كبير على قدرة المنشآت الطبية في تقديم الخدمات للمرضى، بالإضافة إلى قرار الرئيس محمود عباس في أبريل/نيسان الماضي باقتطاع 30% إلى 50% من رواتب الموظفين داخل القطاع بدون أي مبرر.



تصاعد أزمة نقص الأدوية والمعدات اللازمة لأصحاب الأمراض الخطيرة والمزمنة، مثل مرضى السرطان، بات يهدد المنشآت الطبية بالتوقف الكامل، حيث تعاني مستودعات الأدوية من نفاذ 270 صنفاً من المستلزمات الطبية و170 صنفاً من الأدوية في تخصصات أمراض الكلى والغدد والأعصاب والجهاز التنفسي والهضمي.

يأتي هذا في ظل منع السلطات الإسرائيلية دخول أية أجهزة أو معدات طبية حديثة، بالإضافة إلى عدم إيجاد حل لأزمة الكهرباء، والتي تنقطع بمعدل 18 إلى 20 ساعة يومياً، مما يؤثر بشكل كبير على قدرة المرافق الصحية على تقديم خدماتها وعمل الأجهزة وحفظ الأدوية.



كما اتخذت السلطة الفلسطينية قرارا غير معلن بوقف التحويلات العلاجية للمرضى الذين لا يتوفر لهم علاج في قطاع غزة ويقدر عددهم بأكثر من 1700 مريض بأمراض مختلفة أهمها السرطان والقلب والفشل الكلوي مما أدى إلى وفاة 9 مرضى على الأقل منهم ثلاثة أطفال.

استمرار إغلاق معبر رفح البري:



تواصل الحكومة المصرية تضيقها على سكان قطاع غزة في استخدام معبر رفح البري للسفر من وإلى القطاع، حيث لم يفتح المعبر خلال الربع الثاني من العام الجاري سوى أربعة أيام فقط في شهر أبريل/نيسان، ليمر بعض العالقين من الجانب المصري للعودة إلى القطاع فقط، مع إغلاقه بشكل كامل في وجه راغبي السفر من قطاع غزة حتى أصحاب الحالات الحرجة.

ويزيد استمرار إغلاق المعبر من معاناة سكان قطاع غزة، فالمعبر يعد المنفذ الوحيد لسكان القطاع على الخارج في ظل الحصار الإسرائيلي له، ويحتاج عشرات الآلاف من الفلسطينيين المرور عبره للسفر خارج البلاد في رحلات علاجية للحالات الخطيرة، أو استكمال الدراسة، أو أداء مناسك الحج والعمرة، ومع ذلك ترفض السلطات المصرية فتحه أغلب الوقت.



جرائم الاحتلال

الإسرائيلي



القتل خارج إطار القانون:



تم رصد قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بقتل 16 مواطناً من المحافظات الفلسطينية المختلفة، بينهم امرأة وثلاثة قصر إحداهم فتاة، بالإضافة إلى مواطن أردني من عمان كان في زيارة لفلسطين وادعت قوات الاحتلال محاولته تنفيذ عمليات طعن، ويوضح الجدول التالي بيانات القتلى وتفاصيل مختصرة لوقائع قتلهم:

م	الاسم	العمر	تاريخ الواقعة	مكان الواقعة	وصف مختصر للواقعة
1	أحمد زاهر فتحي غزال	17	2017/04/01	البلدة القديمة	قامت قوات الاحتلال بقتله بدعوى محاولته تنفيذ عملية طعن، حيث قامت بمطاردته في شارع الواد في البلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية المحتلة وتم إطلاق أكثر من 25 عياراً نارياً من مسافة قريبة باتجاهه، ما أدى إلى مصرعه على الفور.



م	الاسم	العمر	تاريخ الواقعة	مكان الواقعة	وصف مختصر للواقعة
2	صهيب موسى مشاهرة	21	2017/04/19	بيت لحم	قُتل برصاص الجنود المتمركزون عند مفترق مستوطنة "كفار عتصيون"، جنوب مدينة بيت لحم، بعد ادعائهم محاولته لتنفيذ عملية دهس، دون تقديم أدلة على ذلك
3	فاطمة عفيف عبد الرحمن حجيجي	16	2017/05/07	مدخل باب العامود الجنوبي، في البلدة القديمة - القدس	قُتل برصاص قوات الاحتلال على مدخل باب العامود الجنوبي، في البلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية المحتلة، حيث ادعت المتحدثة باسم شرطة الاحتلال في بيان لها بأن الطفلة كانت تحاول تنفيذ عملية طعن، فتم إطلاق النار المباشر عليها دون تسجيل إصابات في صفوف قوات الاحتلال
4	سبا نضال عبيد	23	2017/05/13	قرية النبي صالح غرب مدينة رام الله	قُتل برصاص قوات الاحتلال خلال مشاركتها في المسيرة الأسبوعية السلمية لقرية النبي صالح غرب مدينة رام الله، حيث أصيبت بعيار ناري (توتو) اخترق بطنها وخصرتها من جهة القلب من مسافة إطلاق النار كانت أقل من 20 متراً، وتمت بشكل مباشر
5	محمد عبد الله الكسجي (أردني الجنسية)	57	2017/05/13	بالقرب من أحد أبواب المسجد الأقصى في البلدة القديم	قتل برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي في راسه، بعد الادعاء بتنفيذه عملية طعن لأحد ضباط الاحتلال الإسرائيلي بالقرب من باب السلسلة، أحد أبواب المسجد الأقصى في البلدة القديمة من مدينة القدس الشرقية المحتلة
6	محمد ماجد فضل بكر	25	2017/05/15	غزة	قتل متأثراً بجراحه بعد أن فتحت قوات الاحتلال النار تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض بحر منطقة الواحة شمال غرب مدينة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، وحاصرت مركباً من نوع (حسكة بمحرك) يستقله أربعة صيادين، واعتقلت الضحية وتوفي في اليوم التالي متأثراً برصاصة في صدره



م	الاسم	العمر	تاريخ الواقعة	مكان الواقعة	وصف مختصر للواقعة
7	معتز حسين هلال بني شمسة	23	2017/05/18	حوارة- نابلس	قتل برصاص مستوطن أطلق النار بشكل عشوائي تجاه متظاهرين خرجوا لموازة الأسرى في اضرابهم عن الطعام عند الشارع الرئيسي وسط بلدة حوارة جنوب نابلس، فأصيب برصاصة في راسه
8	رائد أحمد ردايدة	15	2017/05/22	بيت لحم	قتل برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي المتواجدة عند حاجز "الكونتینر" العسكري، شمال شرق بيت لحم بعد ادعائهم محاولته تنفيذ عملية طعن
9	مهند عبد الرحمن أبو سفاقة	45	2017/05/25	طولكرم	قتل متأثراً بجراحه التي اصيب بها برصاص الاحتلال في مدينة نتانيا قبل يومين من وفاته حيث أطلقت عليه الشرطة الإسرائيلية النار مدعية محاولته تنفيذ عملية طعن وتم نقله إلى مستشفى إسرائيلية وتوفي هناك
10	محمد محمود طه	26	2017/06/06	كفر قاسم - المثلث	قتل برصاص الاحتلال في بلدة كفر قاسم اثناء مشاركته في مسيرة سلمية
11	فادي ابراهيم النجار	25	2017/06/06	غزة	توفي متأثراً بجراحه التي اصيب بها في 2017/6/5 على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي
12	عائد خميس محمود جمعة	20	2017/06/09	مخيم جباليا شمال القطاع	قتل اثناء مشاركته في وقفة احتجاجية قرب حدود الفصل شرق جباليا شرق محافظة شمال غزة حيث اصيب بالراس وفارق الحياة على الفور
13	براء ابراهيم صالح عطا	18	2017/06/16	باب العامود- القدس	قتل برصاص قوات الاحتلال عقب اتهامهم بتنفيذهم عمليات طعن وإطلاق نار في شارع السلطان سليمان، وعند المدخل الشمالي لساحة باب العمود في مدينة القدس الشرقية المحتلة.



م	الاسم	العمر	تاريخ الواقعة	مكان الواقعة	وصف مختصر للواقعة
14	عادل حسن احمد عنكوش	18	2017/06/16	باب العامود- القدس	قتل برصاص قوات الاحتلال عقب اتهامهم بتنفيذهم عمليات طعن وإطلاق نار في شارع السلطان سليمان، وعند المدخل الشمالي لساحة باب العمود في مدينة القدس الشرقية المحتلة.
15	اسامة أحمد عطا	19	2017/6/160	باب العامود- القدس	قتل برصاص قوات الاحتلال عقب اتهامهم بتنفيذهم عمليات طعن وإطلاق نار في شارع السلطان سليمان، وعند المدخل الشمالي لساحة باب العمود في مدينة القدس الشرقية المحتلة.
16	بهاء عماد سمير الحربي	23	2017/06/20	شمال شرق القدس	قتل برصاص قوات الاحتلال المتواجدة عند حاجز جبع العسكري، شمال شرقي مدينة القدس المحتلة، وادعت تلك القوات أن القتل كان يحاول تنفيذ عملية طعن بسكين ضد جنودها خلال عملية فحص روتينية على الحاجز
17	إياد منير عرفات غيث	23	2017/06/28	الخليل	قتل بعد أن أطلقت قوة من المستعربين التابعة لجيش الاحتلال الاسرائيلي النار نحوه، قرب منطقة رأس جوهر القريبة من مستوطنة "كريات أربع" بالخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة دون الإفصاح عن أسباب قتله



الاعتقالات التعسفية:



خلال فترة الرصد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باعتقال 1335 مواطناً فلسطينياً، بينهم 28 امرأة و244 قاصراً من مختلف مناطق الضفة الغربية، والقدس المحتلة، وقطاع غزة، هذا بالإضافة إلى اعتقال مواطناً لبنانياً أثناء تواجده شمال فلسطين، حيث تم اعتقال 461 شخصاً خلال شهر أبريل/نيسان من بينهم 11 امرأة و74 قاصر، وتم اعتقال 525 شخصاً خلال شهر مايو/أيار من بينهم 7 امرأة و139 قاصر، بينما تم اعتقال 349 شخصاً خلال شهر يونيو/حزيران من بينهم 10 امرأة و31 قاصر.

وقد تمت تلك الاعتقالات إما بعد مصادمة منازل المواطنين الفلسطينيين، أو أثناء عبورهم حاجز أيرز للوصول إلى الضفة الغربية، أو بسبب تواجد بعض المواطنين الفلسطينيين داخل مدينة القدس بدون تصريح.

وتوزعت الاعتقالات جغرافياً بين محافظات فلسطين المختلفة، حيث احتلت مدينة القدس المحتلة المركز الأول بعدد الاعتقالات خلال فترة الرصد بـ 443 معتقلاً، تلتها محافظة الخليل بـ 204، ثم محافظة بيت لحم بـ 150 معتقلاً، محافظتي رام الله والبيرة بـ 139 معتقلاً، محافظة نابلس 112 معتقلاً، محافظة جنين بـ 72 معتقلين، أما محافظة طولكرم فقد تم اعتقال



68 مواطناً منها، 69 معتقلاً من محافظة قلقيلية، 17 معتقلاً من محافظة طوباس، 11 معتقلاً من محافظة أريحا، 16 معتقلاً من محافظة سلفيت، أما المناطق المحتلة منذ عام 1948 فقد تم اعتقال 16 مواطناً، و18 مواطناً من قطاع غزة، وتوزعت الاعتقالات على الأشهر الثلاثة الثانية من العام الجاري وفق الجدول التالي:

الشهر المحافظة	أبريل/نيسان	مايو/أيار	يونيو/حزيران	الإجمالي
الخليل	27	70	26	204
بيت لحم	62	48	40	150
رام الله والبيرة	58	35	46	139
نابلس	31	60	21	112
جنين	26	20	26	72
طولكرم	22	28	18	68
قلقيلية	19	39	11	69
طوباس	5	5	7	17
قطاع غزة	7	10	1	18
المناطق المحتلة عام 48	1	-	15	16
أريحا	-	12	4	16
سلفيت	-	8	3	11
الإجمالي	461	525	349	1335



إضراب الأسرى الفلسطينيين:



بتاريخ 17 أبريل/نيسان 2017 أعلن نحو 1500 أسيراً فلسطينياً داخل السجون الإسرائيلية إضرابهم عن الطعام اعتراضاً منهم على رفض السلطات الإسرائيلية الاستجابة لمطالبهم، والتي تتلخص في تحسين أوضاع الاحتجاز، إطلاق سراح الأسرى المرضي، توفير العلاج الطبي الدوري، إغلاق مشفى الرملة، إنهاء سياستي العزل الانفرادي الاعتقال الإداري، وقف التفتيش العاري والمداهمات الليلية، السماح للأسرى باستكمال تعليمهم، تركيب هواتف عمومية في السجون للسماح للأسرى بالتواصل مع ذويهم، تركيب أنظمة تبريد في بعض السجون وعودة نظام الزيارات إلى مرتين شهريين، تحسين ظروف الزيارة خاصة وأن نظام الزيارات القائم لا يسمح للأسرى إلا بزيارة واحدة فقط خلال الشهر، يتم فيها التضييق على الأهالي، ويمنع القصر أقل من 16 عاماً من الدخول لزيارة ذويهم المعتقلين، كما يمنع أحياناً الأقارب من الدرجة الأولى والثانية من الدخول بذرائع أمنية، فضلاً عن التضييقات التي يتعرض لها الأهالي داخل الزيارة وعند بوابات الانتظار

و كرد فعل على ذلك الإضراب، قامت السلطات الإسرائيلية بالتنكيل بالأسرى المضربين طيلة فترة الإضراب، والتي استمرت 45 يوماً، حيث قامت بنقل العشرات منهم إلى زنازين العزل



في سجون أكثر قسوة في ظروف احتجازها، كما قامت بتجريدتهم من متعلقاتهم الشخصية، حرمانهم من المياه إمعاناً في التنكيل، فرض عقوبات مالية على بعضهم، بالإضافة إلى التهديد بإخضاع بعضهم للتغذية القسرية ، بتاريخ 27 مايو/أيار 2017 أعلن الأسرى تعليق الإضراب بعد إعلان حكومة الإسرائيلية عن موافقتها المبدئية على تلك المطالب، إلا أنه وحتى الآن، أغلب تلك المطالب لم تدخل حيز التنفيذ.

تجدر الإشارة إلى أن عدد الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية بلغ أكثر من 6500 أسيراً، موزعين على 22 سجناً داخل إسرائيل، منهم 300 قاصر، و62 امرأة بينهم 14 فتاة قاصر، ويخضع حوالي 500 أسير من بين الأسرى للاعتقال الإداري، منهم 248 أسيراً صدرت بحقهم قرارات اعتقال إدارية خلال العام الجاري فقط.



خلاصة وتوصيات:

1. لا زالت أجهزة أمن السلطة الفلسطينية مستمرة في حملة الإعتقالات والإستدعاءات وما يرافقها من اختفاء قسري وتعذيب في ظل سياسة التعاون مع قوات الإحتلال الإسرائيلي.
2. لا تخضع أجهزة أمن السلطة الفلسطينية لأي نوع من أنواع الرقابة مما جراًها على تجاوز اختصاصاتها ومخالفة أحكام القانون وعدم تنفيذ الأحكام القضائية.
3. لم يشهد ملف حرية الرأي والتعبير والحق في التجمعات السلمية والتظاهر أي تحسن يذكر بل ازدادت الأمور سوءاً بحجب مواقع إخبارية وصفحات على مواقع التواصل الإجتماعي وملاحقة أصحابها ومصادرة معدات صحفية.
4. الرئيس محمود عباس مسؤول مسؤولية مباشرة عن جرائم أجهزة أمن السلطة الفلسطينية التي اتخذت طابعاً منهجياً ولم يرقم بأي إجراء لوقفها أو تقديم مرتكبيها للمحاسبة.
5. تعتبر الجرائم التي ترتكبها السلطة الفلسطينية منذ سنوات بشكل منهجي وضمن خطة هجوم واسعة النطاق وتستهدف أفراد ومكونات بسبب الرأي السياسي جريمة ضد الإنسانية وفق اتفاقية روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية.
6. برز في الربع الثاني من هذا العام بشكل واضح مشاركة السلطة الفلسطينية في حصار قطاع غزة بالتعاون مع قوات الإحتلال مما ألحق أضراراً بالأرواح وألحق خسائر مادية في قطاعات مختلفة.



7. مشاركة السلطة الفلسطينية في تشديد الحصار على قطاع غزة يعتبر من قبيل العقوبات الجماعية ويشكل انتهاكا خطيرا لإلتزامات دولة فلسطين بموجب إتفاقيات روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية.
8. تزداد معاناة الفلسطينيين وتتعمق على يد قوات الإحتلال الإسرائيلي حيث لم يتوقف هذا الأخير عن القتل والإعتقال ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات والإعتداء على المقدسات.
9. تعتبر الجرائم التي ترتكبها قوات الإحتلال في الأراضي المحتلة بشكل منهجي وفق اتفاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية جرائم حرب.
10. يعتبر التعاون الأمني من قبل أجهزة أمن السلطة الفلسطينية مع قوات الإحتلال ضد الشعب المحتل جريمة حرب لمخالفة هذا التعاون إتفاقيات جنيف التي أمرت الدول وأي جهات أخرى بتوفير المساعدة والدعم للشعب المحتل لا لقوات الإحتلال.
11. تستمر قوات الإحتلال باستهداف مدينة القدس والمسجد الأقصى عبر تغيير الوضع الديمغرافي والإقتحامات المتكرره للمسجد الأقصى.
12. على منظمة اليونسكو التي أصدرت قرارات هامه توضح الوضع القانوني للقدس والمسجد الأقصى أن تسعى لإيجاد آليات لتنفيذ هذه القرارات عبر الشركاء الدوليين.
13. على الرغم من خطورة هذه الجرائم وجسامتها إلا أن المحكمة الجنائية الدولية لم تفتح أي تحقيق رسمي مع وجود ملفات تنتهم قوات الإحتلال وأجهزة أمن السلطة الفلسطينية بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.
14. على صناع القرار في العالم وعلى وجه الخصوص الذين يقدمون دعما لقوات الإحتلال وأجهزة أمن السلطة أن يتخذوا مواقف حاسمة لوقف الجرائم التي ترتكب بحق الفلسطينيين وتقديم المسؤولين عنها للمحاسبة.